الفصل التاسع

إسرائيل فوق المحكمة الجنائية الدولية

* جرائم إسرائيل فى القدس.. تدينها المحكمة الجنائية الدولية * إسرائيل تهرب من إدانة المحكمة الجنائية الدولية بمعاهدة احتيالية مع أمريكا * بعد القمة العربية لا بد من عقد محكمة جنائية دولية لجرائم إسرائيل

جرائم إسرائيل فى القدس ..
تدينها المحكمة الجنائية الدولية ..

لا يُصدق أحد ادعاءات إسرائيل الدينية فيما يتعلق بمدينة القدس المُشرفة، فهى لم تعترض على قرار التدويل الصادر بشأن المدينة فى عام ٤٧ . . ولم تُثر العقبات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما ناقشته على هامش تبادل الرأى حول عضويتها داخل المنظمة . . ووافقت عليه الوكالة اليهودية ثم حكومة إسرائيل الأولى . .

ولكنها أصدرت فى عام ٤٩ قراراً يعتبر القدس الغربية عاصمة لها . . ولما سُئل بن غوريون عن تفسيره لهذا الموقف المتناقض قال إن الأسبقية فى منتصف عام ٤٨ كانت لتوفير الضمانات الكافية لقيام الدولة من دون اعتراضات قوية، أما وقد قامت الدولة فكل شيء مباح إما بالحرب وإما بالخديعة!! . .

وتطبيقا لهذا المبدأ (كل شىء مباح إما بالحرب وإما بالخديعة) لم تبادر إسرائيل بإقامة وزارة خارجيتها فى القدس الغربية عام ٤٩، إنما أبقت عليها فى تل أبيب حتى عام ٥٣ ثم نقلتها إلى هناك فى ظل تأييد كل من لندن وباريس اللتين كانتا على طرفى نقيض من النظام المصرى الحاكم فى القاهرة، والذى كان يقود القضايا القومية بقوة وعزيمة فى ذلك الوقت . . لذلك لم يكن مُستغرباً أن تُسارع واشنطن إلى إعلان موقفها المعارض لهذه الخطوة على اعتبار أنها كانت فى ذلك التاريخ ترى أن القضايا الدولية، خاصة ما يتعلق منها بالصراعات الإقليمية يجب أن يتم التوصل إلى حل جذرى لها عبر الشرعية الدولية ممثلة فى الأمم المتحدة وليس عبر التحالف بين الأطراف المتداخلة فيها وفى ضوء المصالح الآنية!! . .

بعد حرب ٥٦ تمكنت حكومة إسرائيل من كسب ود المزيد من دول أوروبا الشرقية والغربية مما جعلها تَنجح فى إقناعها بنقل سفاراتها إلى القدس الغربية بدلاً من تل

أبيب، وبعد ضمها للقدس الشرقية فى ضوء نتائج حرب ٦٧ أعلنت أنها أعادت توحيد شطرى المدينة وأنها أصبحت العاصمة الأبدية لها وطالبت دول العالم أجمع بأن تنقل مقارها الدبلوماسية إلى هناك. فى ذلك الوقت امتنعت العديد من عواصم العالم عن الاستجابة لهذه الدعوة فى ظل اعتبارات كثيرة كان من بينها أن الصراع العربى / الإسرائيلى لا زال فى أقصى درجات اشتعاله ولم تكن قد ظهرت على السطح بعد بوادر ما يسمى هذه الأيام بمبادرات السلام الساعية إلى إقرار استقرا ر وسلام من نوع ما بين الطرفين.

ورغم نجاح الدول العربية بمساندة من مجموعة الدول الإسلامية ومجموعة دول عدم الانحياز فى استصدار العديد من القرارات التى أدانت من خلالها الجمعية العامة للأمم المتحدة القرارات الإسرائيلية المتعلقة بالمدينة المقدسة، مما حدا بالغالبية من دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تتوقف عن مصادرة العديد من مبانى المدينة وإزالة البعض منها إلى جانب طرد السكان العرب ووضع اليد على أرض الغائبين وأراضى الأوقاف.. وكلها إجراءات تقع داخل دائرة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية التى شُكلت بناء على الاتفاقية الدولية التى أقرت لهذا الغرض فى السابع عشر من شهر يوليو عام ١٩٩٨!!..

الغرض الأساسى من تكوين هذه المحكمة الدولية هو كما تنص ديباجة اتفاقيتها التى وقعت عليها غالبية دول العالم ما عدا إسرائيل وأمريكا هو «محاكمة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب جرائم الإبادة ضد الإنسانية وجرائم الحرب فضلاً عن جرائم العدوان التى تقوم بها الدول ضد أبنائها أو ضد الآخرين»، ويندرج تحت هذا النوع الأخير كل ما ارتكبته إسرائيل ولا زالت تُصر على ارتكابه من جرائم ضد الإنسان العربى فى داخل أراضيها أو فى داخل الأراضى التى تشرف عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، وأيضا التى لا زالت تقوم بها داخل أراضى هَضْبة الجولان السورية المحتلة، والتى ارتكبتها خلال سنوات احتلالها لأراضى الجنوب اللبنانى.

وما يخص مدينة القدس وسكانها على وجه التحديد، يمكن الإشارة إلى بعضه فى ما يلى:

ـ جرائم إبعاد السكان الأصليين بالقوة، والتى أفضت إلى الموت فى معظم الحالات.

ـ جرائم الاستيطان فوق أراضى الغير تحت حماية القوات المسلحة.

ـ جرائم الاضطهاد والإقصاء ضد السكان العرب، والتى أدت إلى موت البعض أو عجزهم.

ـ جرائم الفصل التعسفى لأفراد الأسرة الواحدة.

ـ جرائم الإخفاء القسرى للأفراد بلا سند قانونى بحجة مقاومة السلطات.

ـ توجيه الاتهامات جزافًا، والقيام بإجراءات الحبس غير المشروعة.

ـ الاستيلاء على أراضى الغير بحجة غيابهم أو بحجة الحاجة إليها لتوفير الأمن والاستقرار.

ـ وضع اليد على أراضى الأوقاف الإسلامية والمسيحية وَفْقَ تشريعات مزيفة.

ـ تعمد هدم المعالم الثقافية والدينية للمدينة.

ربما لهذا السبب لم توقع إسرائيل وأمريكا على هذه الاتفاقية.. وربما لهذا السبب أصرت وزارتا الخارجية والعدل الأمريكيتان على عدم الاعتراف بالتوصيف النهائى للجرائم التى يمكن اتهام الدول بالقيام بها، خاصة جرائم مثل الاستيطان فى أرض الغير وإبعاد أهل البلاد عن الأماكن التى عاشوا فيها سنوات طويلة هم وأهاليهم!!.

ووَفْقًا للمادة الثامنة من النظام الأساسى للمحكمة يُعد إبعاد السكان أو نقلهم قسريّا متى تم بطريقة متكررة ومتتابعة ومنظمة أو على نحو واسع النطاق، جريمة ضد الإنسانية كما يُشكل انتهاكًا واضحًا لاتفاقية چنيف لعام ٤٩ إذا ارتكبت ضد الأشخاص المدنيين الذين تحميهم أحكام هذه الاتفاقية.

كما يعنى الاستيطان وَفْقَ هذه المادة ووفقًا للأعراف الدولية ومبادئ القانون الدولى، قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل بعض من سُكانها (الدولة المحتلة) المدنيين إلى أماكن أخرى غير تلك التى درجوا على العيش فوقها.

وتشير المادة نفسها إلى ضرورة حماية الممتلكات الثقافية والدينية للقُطر المحتل، وذلك اتفاقًا مع ما جاء فى اتفاقية چنيف لعام ٤٩ واتفاقية لاهاى لعام ٥٤، حيث

حرمت الإتيان بأى أعمال عدوانية ضد هذه المبانى حتى فى فترات النزاع المسلح . . ومن المعروف أن الحماية التى توفرها هذه الاتفاقيات للممتلكات الثقافية المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو الآثار التاريخية، إنما ترجع إلى كونها ثراثًا إنسانيّا يجب الحفاظ عليه بكل السبل إلى جانب العمل على وقايته ضد عوامل التدمير والتلف.

من هنا وباتفاق غالبية الآراء الفقهية تعد إسرائيل مسئولة مسئولية مباشرة عما جرى وما زال يجرى لمدينة القدس ماديّا ومعنويّا، فضلاً عن باقى الجرائم التى لا يتسع لها المقام، وهذه الأفعال مُدانة ومجَرّمة سواء قام بها مدنيون أو عسكريون، وسواء جرت بطريق السهو أو عدم التقدير أو الجهل أو بطريق الخطأ . . كما نُقرر أن عدم توقيع حكومة إسرائيل على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية لا يُسقط عنها (بالتقادم) مسئولية هذه الأعمال الجنائية؛ لأنها أفعال مُجرمة فى ضوء بنود الاتفاقيات الدولية والقانون والعرف الدوليين وهو ما يُعرف دوليًا بمصطلح الاتفاق التعاهدى، خاصة أن مثل هذه الجرائم الدولية لا تسقط بالتقادم كما يدعى البعض.

وعملاً بمنطوق هذه القواعد يظل مقترفو هذه الجرائم أو من يُمثلهم معرضين للمحاكمة وَفْقًا لقواعد القانون الدولى مهما طال الزمن، بل ويحق لأى دولة معاقبتهم متى وجدوا على أرضها!! . . بغض النظر عن مكان ارتكاب هذه الجرائم أو جنسية من قاموا بها أو ضحاياهم، وللتذكير فقط نقول إن إسرائيل استندت إلى القواعد نفسها عندما اختطفت المجرم النازى إيخمن وقدمته للمحاكمة وحكمت عليه بالإعدام عام ٦٢، حيث قررت محكمتها فى ذلك الوقت أن تحت يدها «التبرير الكامل لوصف ما قام به المتهم والنظام الذى كان يعمل لخدمته من جرائم ضد الإنسانية، خاصة ما يوصف بأنه إبادة وتشريد للمدنيين من اليهود الأبرياء».

صحيفة الزمان ـ ٢٦ فبراير ٢٠٠٢

* * *

إسرائيل تهرب من إدانة المحكمة الجنائية الدولية بمعاهدة احتيالية مع أمريكا ..

قبل الإعلان الرسمى على مستوى العالم فى أوائل شهر يولية الماضى (٢٠٠١) عن قيام المحكمة الجنائية العليا فى لاهاى نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن المسئولين السياسيين والعسكريين فى إسرائيل انتهوا من صياغة تصوراتهم حول كيفية «التحايل» على ما قد يترتب على قيام هذه المحكمة من ملاحقات قد تطول عدداً من العاملين الحاليين بحكومة شارون أو بغيرهم ممن عملوا بحكومات سابقة.

تضمنت الصياغة عدة توصيات من بينها.. مواصلة رفض التوقيع على الوثيقة التأسيسية للمحكمة والتمسك بسحب توقيعها على دستورها الذى وافقت عليه فى ديسمبر عام ٢٠٠٠.. والحيلولة دون فتح ملفات الادعاء ضد إسرائيليين ارتكبوا مخالفات فى المناطق الفلسطينية بحجة أنها ليست تابعة لدولة.. العمل على إقامة محاكمات بإيعاز من أطراف داخلية أو خارجية، مع التشديد على عدم ظهور كبار المسئولين فى وسائل الإعلام حتى لا يؤخذ من تصريحاتهم أدلة اتهام ضدهم.

أما أهم التوصيات، فكانت تلك التى اقترحت تعزيز التعاون بين الدولة اليهودية وأمريكا التى لم توقع هى أيضا وثيقة تأسيس المحكمة حتى الآن أو المساهمة فى تمويلها ماديّا، خاصة وأن مندوبها فى الأمم المتحدة أعلن رسميّا أن «أمريكا ستستخدم حق الاعتراض على أى قرار يتخذه مجلس الأمن بتقديم أى مسئول إسرائيلى مدنى أو عسكرى سابق أو حالى للمثول أمام هذه المحكمة تمهيداً لمحاكمته»!!..

تبنت حكومة شارون كافة التوصيات التى قُدمت إليها وبعد أن عرضت فكرة تعزيز التعاون بين تل أبيب وواشنطن لمحاربة هذه المحكمة على إدارة الرئيس چورچ بوش

الابن، تضافر فريقان قانونيان أحدهما إسرائيلى والآخر أمريكى طوال شهر يولية الماضى (٢٠٠١) لصياغة معاهدة بين الطرفين تقضى بتعاونهما على كافة المستويات لعدم تسليم «إسرائيليين أو أمريكيين» للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وفى أوائل شهر أغسطس الحالى (٢٠٠١) صادقت حكومة شارون على هذه المعاهدة بلا اعتراض من أحد.

كانت إسرائيل تتابع منذ اليوم الأول خطوات تأسيس المحكمة الجنائية الدولية؛ لأنها كانت من أشد المتحمسين لقيامها منذ انتهت الحرب العالمية الثانية لحرصها على تقديم المسئولين عن الحكم النازى فى ألمانيا إليها، وكانت على يقين عندما وقعت فى عهد رئاسة إيهود باراك لحكومتها على دستورها أن البند المقصود بمحاكمة مجرمى الحرب ينصرف تأثيره فقط على «أولئك الذين ارتكبوا جرائم فى البوسنة والهرسك وأفغانستان وإيران والعراق وباكستان والهند». وعندما قررت بالإجماع فى أوائل شهر يولية الماضى (٢٠٠١) «رفض استكمال خطوات الانضمام إلى الدول المساندة لقيام المحاكمة لأداء عملها وَفْقَ الدستور الذى ارتضته الدول» احتجت بأن ذلك يرجع إلى عدم «شطب البند الذى يعتبر الاستيطان على أراضى الغير جريمة حرب»، و الحقيقة أنها عندما وقعت على الدستور كان البند موجوداً وسجل مندوبها تحفظًا عليه ولكنه (أى التحفظ) لم يُؤخذ فى الاعتبار.

رَفض استكمال الخطوات يرجع فى المقام الأول إلى الخشية من تقديم الكثير من السياسيين والعسكريين فى إسرائيل إلى المحكمة بعد ما عرف العالم عن جرائمها ما يملأ جدول أعمال هذه المحكمة لعدة سنوات قادمة. . ففى الوقت الذى كانت حكومة شارون تُصادق فيه على معاهدة الاحتماء بحصن أمريكا من ملاحقة المحكمة الجنائية الدولية أكد الناطق باسم حركة «كتلة السلام» أن الحركة بعثت برسائل إلى عدد كبير من ضباط الجيش الإسرائيلى تُبلغهم أنها باشرت جمع معلومات عنهم تثبت بها ارتكابهم جرائم حرب فى الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧!!. .

نشرت صحيفة هآرتس فى أواخر الشهر الماضى (يولية ٢٠٠١) أن حركة كتلة السلام جمعت معلومات بالغة الأهمية من وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية ومن شكاوى الفلسطينيين حول ممارسات غير إنسانية قام بها أفراد من الجيش

الإسرائيلى ضد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . . وقالت نشرة وزعتها الحركة إنها شكلت طاقمًا من الباحثين لتحديد التكييف القانونى للجرائم التى ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون ضد المدنيين الفلسطينيين بالتعاون مع منظمات حقوق إنسان عالمية .

لهذا السبب وصف المتحدث الرسمى باسم رئيس الوزراء الإسرائيلى فى حديث له مع الإذاعة العبرية ما تفعله حركة كتلة السلام بأنها «تقدم خدمة جليلة لأشد أعداء إسرائيل عداوة ويساهم فى تغذية الحملة الدعائية التى يقوم بها العرب ضدها» ، ويعنى بذلك الاستعدادات التى يقوم بها البعض لإعادة عرض محاكمة شارون أمام هذه المحاكمة بعد أن أصدرت محكمة هولندا الدستورية حكمها بعدم أحقية إحدى محاكمها فى نظر الدعوى المقامة ضد شارون بسبب دوره فى مذبحة مخيم صبرا وشاتيلا منذ عشرين عامًا ، إضافة إلى الترتيبات الأخرى التى تقوم بها جماعات مدنية مصرية لتقديم عدد آخر من السياسيين العسكريين الإسرائيليين لمحاكمة مشابهة .

أما أهارون باراك رئيس محكمة العدل العليا الإسرائيلية فقال فى مؤتمر لرجال القانون «كل إسرائيلى يمكن أن يخضع للمحاكمة أمام هذه المحكمة رغم أننا لم نصادق على وثائقها النهائية ، ولن يُخفف من قسوة هذه الحقيقة إلا الاتفاق الذى أبرم مؤخرًا مع الولايات المتحدة الأمريكية»!! . .

يعترف المحلل السياسى زئيف شيف بأن إسرائيل «نجت بجلدها بلا شك من ورطة دولية عندما تراجعت عن الموافقة على إرسال لجنة تقصى حقائق دولية إلى مخيم جنين فى اللحظة الأخيرة» ، ويُحذر فى الوقت نفسه من أن احتدام صراع قانونى ضد إسرائيل فى ظل حرب الدعاية والمعلومات القائمة بينها وبين العرب ، قد يؤدى إلى مثول بعض المسئولين صغارًا كانوا أم كبارًا «أمام المحكمة الجنائية الدولية» .

أما الصحفى عاموس هرئيل فيتساءل فى صحيفة هآرتس «كيف تحول اغتيال أحد كبار الإرهابيين الفلسطينيين فى المناطق إلى عملية قتل جماعى للمدنيين ، تلك العملية التى ربما تتحول إلى الأخطر والأشد على مستوى المواجهات الحالية» ويُحذر هو أيضا من تأكيد «وحدة القانون الدولى التابعة بالجيش» على أن قنبلة غزة التى راح ضحيتها الشهيد صلاح شحادة وأربعة عشر آخر بينهم تسعة أطفال «لن تكون ذات أهمية من

وجهة نظر محكمة لاهاى» لأنه يرى أن هذا التأكيد ليس له سند شرعى أو قانونى وَفْقَ دستور هذه المحكمة، خاصة أن بعض الحركات اليسارية والجماعات الحقوقية والتيارات الداعية للسلام داخل إسرائيل بدأت تنشط فى جمع الكثير من المعلومات التى تُدين العديد من العمليات التى قامت بها حكومة شارون والقوات المسلحة الإسرائيلية على امتداد العشرين شهرًا الأخيرة.

صحيفة الزمان ـ ٢٧ أغسطس ٢٠٠١

* * *

بعد القمة العربية .. لا بد من عقد محكمة جنائية دولية لجرائم إسرائيل

فى الرابع من شهر سبتمبر الماضى (٢٠٠٠) نَشَرتُ فى هذه الصفحة تحت عنوان «جرائم فى القدس تدينها المحكمة الجنائية الدولية» مقالاً قلت فيه ما نصه: «منذ عام ١٩٦٧ لم تتوقف إسرائيل عن القيام بخطط التغيير المتعمد لمعالم مدينة القدس ابتداء من إزالة الحدود الفاصلة بين شرقها وغربها عن طريق بناء حزام سكانى يحيط بها من كل جانب مما جعل اتساعها يصل إلى حوالى ٢٠ كيلو متراً بدءاً من جبل الزيتون، وتحقيقًا لهذه الخطوة لم تتورع حكوماتها المتعاقبة عن مصادرة المبانى وإزالة البعض منها، إلى جانب طرد السكان العرب ووضع اليد على أرض الغائبين وأراضى الأوقاف. . وكلها إجراءات تقع داخل دائرة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية التى شُكلت بناء على اتفاقية دولية أقرت لهذا الغرض فى السابع عشر من شهر تموز (يوليو) عام ١٩٩٨!!».

وأثبتت الحوادث الدامية التى يعيشها أبناء الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة وفوق أرض مدينة القدس منذ حوالى أسبوعين أن حكومة إيهود باراك كانت مستعدة عند أول اختلاف حول مرتكزات السلام بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية أن تلجأ إلى الممارسات القمعية والإرهابية العنيفة ممثلة فى قواتها المسلحة التى تصدت لانتفاضة الحجارة الثانية بدك المناطق السكنية العربية بالصواريخ. . ويأمل باراك من وراء ذلك أن يُحطم قدرات الشعب الفلسطينى وأن يقضى على تمسكه بأرضه ويَحرمه من مقدساته وأماكن عبادته التى عاش فى ظلها أجداده مئات السنين، وكان قد سبقه إلى مثل هذا الموقف شمعون بيريز عبر مذبحة قانا ولكنه لم ينجح. . وكذلك لن ينجح باراك.

يهدد باراك بالتراجع عن خطوات السلام التى اتخذت حتى الآن!! ويا ليته يفعل، لأن ما تم تحقيقه من سلام حتى الآن يصب كله فى خانة الفوائد الإسرائيلية ولم يجن منه العرب شيئًا.. وهو ليس فى حاجة إلى مثل هذا التهديد، لأن ما أقدمت عليه قواته المسلحة ينسف خطوات السلام المشبوه التى نسمع ضجيجها ولا نرى نتائجها الملموسة.. فمثل هذا الاعتداء لا يحدث مطلقًا بين الأطراف التى تعيش معًا فى إطار من السلام المتبادل.. ما تقوم به القوات الإسرائيلية هو تراجع رسمى لحكومة باراك أمام العالم أجمع على مسار التسويات التى شهد مواثيقها، وعود موثقة بالصوت والصورة إلى رحى الحرب وقتل الأبرياء العزل.. إرضاءاً لنزوات انتخابية وترتيبات حزبية تتمسك بكرسى الوزارة لخدمة المستوطنين/ المستعمرين من ناحية والأصوليين من ناحية ثانية، قبل أن تَضطر أمام الكنيست إلى إجراء انتخابات عامة فى غير موعدها ربما يفوز بها الليكود اليمينى المستعد دومًا لوضع قدراته السياسية فى خدمة هذه الأطراف المتطرفة.

هذا الاعتداء، كما تناقلت صوره غالبية الفضائيات العالمية والعربية يُعبر عن وحشية غل وحقد ورغبة فى الانتقام لأن الرد الإسرائيلى على انتفاضة الحجارة التى تُعد بكل المقاييس نوعًا من المقاومة السلمية المشروعة لأسلوب المحتل فى إدارة شئون الأراضى المحتلة وإصراره على تدنيس مقدساتها، لا يكون بالأسحلة الثقيلة... كما أن تحريك الآليات والصواريخ والطائرات والتهديد بضرب الأراضى الفلسطينية والأراضى اللبنانية لا يمكن القبول به كإجراء أمنى اضطُرت إليه حكومة باراك لمواجهة مثل هذه الأعمال.. إنها حالة حرب شاملة وصريحة يسمح بموجبها رئيس الحكومة وقادته العسكريون، للقوات الإسرائيلية باستخدام أساليبها القتالية فى مواجهة مدنيين عُزل من كل سلاح إلا الحجارة.

إسرائيل كاذبة فى ادعائها أمام العالم أنها لجأت إلى قواتها المسلحة حماية لمواطنيها.. وإذا كان الأمر كذلك فلتقل لنا كم منهم راح ضحية هذه الحرب غير المتكافئة.. حتى كتابة هذه السطور قتل لها أربعة جنود وأسر ثلاثة.. أما شهداء الانتفاضة فقد تعدوا المائة والجرحى بلغوا الألفين!!.. كما أن الفلسطينيين العرب الذين يعيشون داخل إسرائيل لم يَسلموا من الغدر والحقد الأعمى حيث تعرض بعضهم للقتل وهم يقومون بتظاهرة سلمية أمام مقر رئاسة الوزارة الإسرائيلية احتجاجًا على ما يجرى لأشقائهم وأهلهم فوق أرض القدس الشريف وفى يافا ورام الله ونابلس وغزة!!..

نأمل أن يقتنع العالم أن إسرائيل لا تؤمن بالسلام المتعارف عليه . . وهى حين توافق على اعتماده كاستراتيچية لا بد منها لتحقيق توافق بينها وبين العرب، تضع فى متناول يدها مُخططات التصعيد العسكرى وإمكانية التراجع الفورى عن كل ما اتفق عليه مع الآخر . . حتى عبر التفاوض، من أجل استكمال خطوات السلام الهش هذا، تتفنن إسرائيل فى إفشال ما يتم اتخاذه منها بالخداع مرة وبالكذب مرة وبالإنكار والتأجيل مرات .

لم تُوفر إسرائيل حتى الآن حُسن النية بعد أكثر من عشرين عامًا على توقيعها لمعاهدة سلام مع مصر، ولذلك لم تتشكل ملامح الثقة بينها وبين مصر أو الأردن أو السلطة الوطنية الفلسطينية . . وانتفاء حُسن النية وتدنى مستويات الثقة لن يتبدلا بين العرب وإسرائيل فى يوم وليلة أو حتى بشكل تدريجى ؛ لأنها كيان مجبول على العنف والحرب .

وها نحن نعيش وَفْقَ توزيع للأدوار بين العمل والليكود، أجواء الحرب التى بشر البعض باختفائها إلى الابد . . لذلك لا بد من تقديم قادة إسرائيل إلى المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية فى ضوء ما ارتكبوه من جرائم ضد الشعب العربى والأرض العربية والمقدسات العربية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن، وَفْقَ ما تنص عليه أحكام القانون الدولى ! ! .

فكل ما نعيشه من إجراءات وأعمال عنف مُكثفة مخالف لهذا القانون ولما ترتب عليه من معاهدات وهو مخالف أيضا لأحكام المحاكم ومذاهب كبار فقهاء هذا القانون . . وما رآه العالم بأم عينه من أدلة وبراهين دامغة بالصوت والصورة لا يُساند الإدعاءات الإسرائيلية بل يدحضها ويوفر للادعاء العربى كافة القرائن التى تُساعده على بلورة عريضة تقديم المسئولين عن إدارة شئون إسرائيل من مدنيين وعسكريين إلى المحاكمة .

الموقف الداعم للحق الفلسطينى يجب أن يعمل من أجل تحقيق هذه الخطوة ؛ لأنها تمثل مطلبًا شعبيًا تنادى به كافة المجتمعات العربية التى عبرت أو مُنعت من التعبير عن حقيقة مشاعرها فيما يجرى فوق الأرض العربية . . القمة العربية لم تُرض مطالب الجماهير ولا بد من التقدم بعريضة دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ! ! . .

ولتكن الأسطر السابقة بادرة اهتمام واسع بهذا الأمر ! ! . .

صحيفة الزمان ـ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠